وزير شؤون المغتربين:

مؤتمر المغتربين الثالث يهدف إلى إيجاد آلية تتبنى مصالحهم وقضاياهم في الداخل والخارج

19 جالية يمنية تضم مليوناً و400 ألف مغترب في دول الخليج

المؤتمر سيناقش الامتيازات والفرص اللازمة لتوسيع مشاركة المغتربين في عملية التنمية

قال وزير شؤون المغتربين أحمد مساعد حسين "إن المؤتمر العام الثالث للمغتربين سيناقش قضايا مهمة وملحة للمغتربين اليمنيين في دول العالم المختلفة بهدف إيجاد آلية لتبني مصالحهم وقضاياهم في الداخل والخارج" .

وأكد وزير شؤون المغتربين رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر في حوار لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن المؤتمر الذي سيعقد في اكتوبر القادم سيناقش سبل توفير الامتيازات والفرص والأجواء اللازمة لتوسيع مشاركة المغتربين في عملية التنمية والاستثمارات داخل الوطن، كما سيناقش المؤتمر البنية التشريعية المتعلقة بالهجرة وشؤون المغتربين وتطويرها.

أحمد مساعد حسين

لقاء / سامي العَمري :

وقال احمد مساعد إن عدد المغتربين اليمنيين في دول الخليج يبلغ مليونا و400 ألف مغترباً مرتبطاً بوطنه ويحمل الجواز والإقامة منهم ما يزيد على 370 رجل مال وأعمال وأكثر من 240 من ذوي الكفاءات العلمية ، فيما بلغ عدد الجاليات اليمنية في تلك الدول 19 جالية.

▫ إلى أي مرحلة وصلت اللجنة التحضيرية في الإعداد والتحضير للمؤتمر العام الثالث للمغتربين؟

- قطعنا شوطا جيدا في التحضير والإعداد لهذا المؤتمر الهام منذ أن تشكلت اللجنة التحضيرية العام الماضي 2008م بقرار رئيس مجلس الوزراء، ورغم ما واجهته اللجنة في بداية عملها من عدم وجود ميزانية وغياب لائحة تنظيمية لعمل وزارة شؤون المغتربين كونها كانت مرتبطة بوزارة الخارجية وشهدت في بعض الفترات استقلال عنها وأعيد ربطها بالخارجية فترات أخرى ، فالفك والإلحاق بوزارة الخارجية أثر على العمل في مجال المغتربين، ولكن بعد صدور اللائحة التنظيمية للوزارة واعتماد ميزانية المؤتمر وصدور اللائحة المنظمة لأعماله، كل ذلك شكل أرضية استطعنا من خلالها الانطلاق بخطوات عملية نحو التحضير الأمثل.

▫ ما هي هذه الخطوات العملية؟

- بعد تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر التي تضم عدداً واسعاً من ممثلي الوزارات والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بشؤون المغتربين تم تشكيل ست لجان عمل مساعدة متفرعة من اللجنة التحضيرية، وتقوم هذه اللجان حاليا بالمهام الموكلة إليها في التهيئة لعقد المؤتمر وقد قطعت اغلبها شوطا جيدا ، كما أننا حددنا موعد انعقاد المؤتمر في العاشر من أكتوبر القادم ولمدة ثلاثة أيام بحيث تسبقه ورشتا عمل، الأولى لرجال المال والأعمال والثانية للأكاديميين والكفاءات في مختلف المجالات وحددنا القوام المبدئي للمؤتمر بـ350 عضوا يمثلون الجاليات اليمنية في دول المهجر بحسب الكثافة الكمية والنوعية للمغتربين .

▫ وما هي الآلية التي اتبعتموها في اختيار المشاركين في المؤتمر وفي ورشتي العمل ؟

- من خلال التقديرات والإحصاءات الأولية للمغتربين اليمنيين في دول المهجر وجدنا أن الفاعلين منهم يتوزعون إلى ثلاث فئات رئيسية؛ هم رؤساء الجاليات وأعيانها، ورجال المال والأعمال، والكفاءات العلمية وتم اختيار المندوبين المشاركين في المؤتمر من هذه الفئات الثلاث باعتبارها أكثر فاعلية لأننا حريصون على أن يخرج المؤتمر بقرارات عملية تفيد المغتربين اليمنيين في دول المهجر ويستفيد منها وطنهم ولهذا الغرض شكلنا لجنة خاصة بهذا الشأن تكون مهمتها التواصل مع الجاليات والسفارات اليمنية في تلك الدول بغية موافاتنا بأسماء أبرز الشخصيات الفاعلة والهامة منهم في مختلف المجالات لدعوتها للمشاركة في أعمال المؤتمر ، كما سندعو عدد من الوزراء المعنيين في دول المهجر التي يتواجد فيها المغتربون اليمنيون بكثرة وعدد من مسؤولي المنظمات الدولية والعربية ذات العلاقة بشؤون العمل والهجرة.

▫ ما الذي تهدفون إليه من وراء هذا المؤتمر ؟

- نسعى من خلال هذا المؤتمر الذي نتوقع ان يشهد مشاركة واسعة من الجاليات اليمنية في دول المهجر إلى تطوير الرعاية الحكومية وتقديم العون والمساعدة للأنشطة الثقافية والتعليمية الموجهة للمغتربين وتشجيع رأس المال اليمني والكفاءات العلمية اليمنية في الخارج على الاستثمار والعمل في الوطن، كما نسعى إلى إيجاد معالجات للتحديات والمشاكل التي تواجهها تلك الفئات من المغتربين في المهجر وداخل الوطن والخروج برؤى واضحة وعملية لبلورة سياسة وطنية لتخطيط وتنظيم هجرة العمالة اليمنية، ونحاول من خلال هذا المؤتمر البحث عن فرص عمل جديدة في سوق العمل الخارجي، فنحن نعتقد أن المغتربين يمثلون ثروة وطنية كبيرة يجب الاهتمام بها وتوجيهها التوجيه الأمثل لدعم مسيرة الوطن التنموية من خلال تشجيعهم على الاستثمار في بلدهم وحل المشاكل التي تواجههم داخل الوطن وفي مواطن اغترابهم.

▫ ما هي أبرز الأفكار أو أوراق العمل التي سيناقشها المؤتمر؟

- المؤتمر بحسب اللائحة المنظمة لأعماله التي صدر بها قرار رئيس مجلس الوزراء سيقوم بدراسة أوراق العمل والبحوث والتقارير التقييمية المتعلقة بالمغتربين وقضاياهم والمشاكل والصعوبات والمعوقات التي تواجههم في الداخل والخارج ووضع الحلول والمعالجات المناسبة لها، وبحث وتقييم المستجدات في أوضاع المغتربين وأساليب ووسائل التعامل معها وتعزيز سياسات وقضايا ومجالات الرعاية والخدمات والتسهيلات اللازمة لهم ، وكذا النظر في سبل تأمين الاستفادة القصوى للمغتربين من الخدمات والتسهيلات والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المكفولة لهم بمقتضى الدستور والتشريعات النافذة، وسيناقش المؤتمر إيجاد آلية لتبني مصالح وقضايا المغتربين في الخارج والداخل ومتابعتها بالوسائل المناسبة وسبل توفير الامتيازات والفرص والأجواء اللازمة لتوسيع مشاركة المغتربين في عملية التنمية والاستثمارات داخل الوطن، كما سيناقش المؤتمر البنية التشريعية المتعلقة بالهجرة وشؤون المغتربين وتطويرها بالإضافة إلى بحث ودراسة أي قضايا أو مقترحات قد تطرأ أو تدخل ضمن برنامج أعمال المؤتمر، وستشارك عدد من الجهات الحكومية والأهلية والأكاديمية بأوراق عمل حول تلك المحاور.

▫ وبالنسبة لورشتي العمل ؟

- ورشتا العمل تصبان في هذا المضمار بهدف الخروج برؤية شاملة لمساهمة الجميع في العملية التنموية الشاملة في اليمن، فورشة العمل الخاصة برجال المال والأعمال التي سيشارك فيها أيضا رجال المال والمختصون في الداخل ستناقش أوراق عمل حول كيفية جذب وتشجيع الرساميل المهاجرة للاستثمار في وطنهم وسبل تذليل العوائق والصعوبات التي قد تواجههم في الداخل والخارج، أما بالنسبة لورشة عمل الأكاديميين والكفاءات العلمية فستجمع المتخصصين في مختلف المجالات ليبلوروا رؤية شاملة حول إمكانية مساهمتهم في تقديم الخدمات المتعددة لأبناء وطنهم وما يمكن أن تقدمه لهم الحكومة في سبيل رفع قدراتهم وتذليل العوائق التي قد يواجهونها أينما كانوا.

▫ كان من المفترض أن يعقد المغتربون مؤتمرهم العام الثالث عام 2007م ، فما سبب تأخر موعد الانعقاد إلى هذا العام ؟

- كما ذكرت سابقا فإن عملية فك وإلحاق وزارة شؤون المغتربين بوزارة الخارجية أثرت كثيرا على عمل الوزارة ومن ضمن ذلك عقد المؤتمر العام الثالث بالإضافة إلى انشغال الوزارة فيما مضى بمشاكلها الداخلية لعل أبرزها عدم وجود لائحة تنظيمية لعمل الوزارة للسبب المذكور آنفا ، ولكن بعد صدور قرار جمهوري باللائحة التنظيمية للوزارة مؤخرا بالإضافة إلى دعم فخامة رئيس الجمهورية وقرار رئيس الوزراء بتشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثالث للمغتربين تمكنا من التحرك العملي نحو التحضير للمؤتمر.

▫ من الملاحظ عدم وجود تمثيل للجاليات اليمنية في اللجنة التحضيرية لمؤتمرهم، فلماذا لا تشركون المغتربين في التحضير لمؤتمرهم بضم ممثلين عنهم إلى هذه اللجنة ؟

- الجاليات اليمنية مشاركة في التحضير للمؤتمر من خلال تواصلنا المستمر معهم وتزويدهم لنا بمطالبهم وآرائهم، أما مسألة تمثيل الجاليات في اللجنة التحضيرية فقد ناقشنا هذا الأمر بإسهاب ووجدنا أنه من الصعب أن يتواجد ممثلون عن الجاليات في اللجنة وحضور اجتماعاتها الدورية كل أسبوعين أو كل أسبوع ، فمن الصعب على المغترب أن يترك عمله ومصالحه في الدولة التي يقيم فيها كي يحضر الاجتماعات الدورية للجنة التحضيرية، فاستعضنا عن ذلك بالتواصل معهم بصورة مباشرة وعبر سفاراتنا في مختلف دول العالم، وكذلك من خلال الزيارات الميدانية التي قامت وتقوم بها قيادات الوزارة وكوادرها للجاليات اليمنية في عدد من دول المهجر، كما أن المؤتمر سيعقد أصلا لقضاياهم وسيكونون موجودين اثناء الانعقاد لطرح قضاياهم وآرائهم .

▫ ما الذي تم تنفيذه من توصيات وقرارات المؤتمرين السابقين ؟

بصراحة مطلقة فإنه لم ينفذ من توصيات وقرارات المؤتمرين السابقين للمغتربين سوى جزء بسيط لا يكاد يذكر.

▫ إذاً ما فائدة هذا المؤتمرات مادامت قراراتها وتوصياتها لا ينفذ منها إلا جزء ضئيل لايكاد يذكر كما ذكرتم ؟

- الإجابة عن هذا السؤال مهمة للغاية خصوصا للمغتربين اليمنيين في الخارج لأني واجهت السؤال ذاته من المغتربين أثناء زياراتي لهم مؤخرا، وأود التأكيد من خلالكم لكافة اخواننا المغتربين أن هذا المؤتمر سيكون مختلفا عن سابقيه لعدة أسباب أبرزها أن المؤتمر ينعقد هذه المرة وفق رؤية أكثر شمولا ولن يكون تظاهرة إعلامية، بل سيخرج بمردود ايجابي على المغترب ووطنه، خصوصا وأن هذا المؤتمر سيناقش أوراق عمل وبحوثا مكثفة وستسبقه لأول مرة ورشتا عمل الأولى لرجال المال والأعمال والثانية للأكاديميين والكفاءات في مختلف المجالات، كما أننا استفدنا كثيرا من الأخطاء التي رافقت المؤتمرين السابقين ونعمل على تلافيها في المؤتمر المقبل، ومن المهم أن أشير إلى أن التحضير الجيد هو أساس عملنا للخروج بنتائج مثمرة وعملية تخدم المغتربين ووطنهم ولهذا الغرض فقد تشكلت اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر من جهات كثيرة وبزيادة في عدد أعضائها بنحو 75 بالمئة عن اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام السابق.

▫ قمتم مؤخرا بزيارة لعدد من الجاليات اليمنية في الدول الخليجية ، ما الهدف من تلك الزيارة وكيف تقيمونها ؟

- كانت الزيارة ناجحة وتركزت أهدافها على القضايا الرئيسية التي تهم الوزارة والمغتربين وكان هدفها الرئيسي الإجابة على أمرين مهمين الأول ماذا يريد المغتربون من وطنهم ؟ والثاني ما الذي يريده الوطن من أبنائه المغتربين ؟ إضافة إلى أهداف أخرى منها البدء في إنشاء قاعدة بيانات متكاملة تتعلق بالأعداد التقريبية للمغتربين في كل دولة والاطلاع على أوضاع المغتربين وهمومهم والمشاكل التي يواجهونها في بلدان الاغتراب وعند عودتهم إلى ارض الوطن وكذا أنشطتهم في مختلف المجالات التعليمية والثقافية والاجتماعية، كما ركزت الزيارة على معرفة ما تحقق في مجال رعاية المغتربين خلال الفترة السابقة وما تحقق من المزايا والحقوق الممنوحة للمغتربين في القانون والبرامج والخطط الحكومية المستمدة من البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية وخطط الوزارة المقرة في إطار برنامج الحكومة العام ، وفي سبيل تحقيق أهداف الزيارة ونظراً لتنوع القضايا واختلاف مستوياتها فقد كان لابد من تعدد الجهات والفئات والمستويات التي يجب الجلوس معها في كل دولة على حدة لتكتمل الصورة فكانت لقاءاتنا تسير في أربعة مستويات ، الأول هو الالتقاء بالبعثات الدبلوماسية، والمستوى الثاني الاجتماع بقيادات الجاليات والاستماع إلى تقاريرهم المتعلقة بأنشطتهم ومهامهم العملية، والمستوى الثالث الاجتماع العام الذي ضم أكبر عدد من المغتربين وبحضور قياداتهم وقيادات البعثات الدبلوماسية وهو اجتماع قام على الحديث والمناقشة المباشرة والصريحة معهم وإتاحة الفرصة الكاملة لهم ليعبروا عن آمالهم وتطلعاتهم وتقديم المقترحات لمعالجة مشاكلهم كل بحسب خبرته وتجربته وأسلوبه، والمستوى الرابع زيارة بعض المسؤولين المعنيين بقضايا العمل والهجرة في الدول التي توفرت فيها فرص اللقاء بهم ومنهم وزير الدولة للشؤون الخارجية البحريني ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل الكويتي حيث ركزت تلك الاجتماعات والمناقشات على المشاكل والهموم التي تواجه المغتربين هناك وكيف يمكن لهم ان يسهموا في حلها.

▫ وما هي ابرز القضايا التي طرحها المغتربون خلال لقاءاتكم تلك؟

- تبين من خلال المناقشات أن هناك الكثير من القضايا التي يعاني منها المغتربون في مواطن اغترابهم وتعيق استقرار أوضاعهم المعيشية والعملية ومن أهمها قضية الكفالة أوالشريك والظواهر السلبية المتعلقة بالتأشيرات والمتاجرة بها والترحيل والحبس والتسول ، وتهريب العمال والأطفال ، بالإضافة إلى عدم الاستفادة من المزايا الممنوحة لدول مجلس التعاون في المجالات التي أصبح اليمن عضواً فيها ومنها صعوبة التعليم، التأمين الصحة ، والعمل وغيرها من المجالات .

▫ هذه المشاكل التي تفضلتم بذكرها متعلقة بمواطن اغترابهم، فما الذي طرحه المغتربون عليكم من مشاكل تواجههم داخل وطنهم ؟

- حقيقة اظهر المغتربون استياءهم وتذمرهم من كثير من الإجراءات والتعقيدات والتعسفات التي يعانون منها داخل الوطن وتمثلت في التعاملات في المنافذ الحدودية والمعاملات الروتينية المعقدة في المحاكم ودوائر الأمن والإدارات الأخرى والسطو على ممتلكاتهم وأراضيهم وعرقلة استثماراتهم والتدخل غير القانوني فيها، بالإضافة إلى ضعف الرعاية من الجانب الحكومي ومؤسسات الدولة ذات العلاقة بالمغتربين ومطالبتهم بتعزيز هذا الجانب.

▫ هل لديكم عدد تقريبي للمغتربين في دول المهجر ؟

- كما أسلفت فقد استهدفت الزيارة لدول الخليج معرفة الأرقام التقريبية للجاليات ونوعية أعضائها وتبين أن عدد الجاليات في دول الخليج العربي بلغ 19 جالية تشرف على رعاية أكثر من مليون و400 ألف مغترب مرتبط بوطنه ويحمل الجواز والإقامة، ومن بين هؤلاء يوجد ما يزيد على 370 رجل مال وأعمال وأكثر من 240 من ذوي الكفاءات العلمية، أما بالنسبة لبقية دول المهجر فنحن نعمل حاليا للحصول على اعداد تقريبية للمغتربين فيها واعتقد أن المؤتمر القادم سيسهم كثيرا في ذلك .

▫ ما الدور الذي تتوقعون أن يسهم به المغتربون اليمنيون في عملية التنمية بوطنهم؟

- نحن نعول على أبنائنا المغتربين الشيء الكثير ونعتبرهم ثروة قومية هامة لاتقل أهمية عن النفط أو غيره من الموارد الهامة لليمن، ومن خلال احتكاكنا المباشر معهم وبمختلف شرائحهم فقد لمست حرصهم الكبير على المساهمة في عملية التنمية الشاملة في وطنهم وتوجها لدى أصحاب رؤوس الأموال المهاجرة للاستثمار في وطنهم ما يمثل دفعة كبيرة للنهوض بالوضع الاقتصادي لليمن وهذا ما تسعى إليه الحكومة.

مطلوب إنشاء هيئة للدفاع المدني

رياض شمسان

▫ من الملاحظ أن هناك بعض القطاعات الحيوية المهمة في بلادنا لا تحظى بالدعم الحكومي الذي يمكنها من القيام بواجبها على أكمل وجه ومنها قطاع الدفاع المدني الذي يعتبر من أهم القطاعات في حياتنا، حيث تناط به مسؤوليات كبيرة جداً تتعلق بأرواح المواطنين وممتلكاتهم والمنشآت الحكومية وغيرها من الالتزامات الضرورية التي يتطلب من إدارة الدفاع المدني القيام بها عند حدوث الكوارث.

▫ وبالرغم من حدوث بعض الكوارث التي تعرضت لها بعض مناطق بلادنا في السنوات الماضية من سيول جارفة وزلازل وحرائق وانهيارات صخرية وغيرها.. ومنها العواصف الرعدية والسيول التي شهدتها محافظة عدن يوم الثلاثاء الماضي. اتضح لنا خلالها عدم امتلاك الدفاع المدني للإمكانيات والمعدات الكاملة القادرة على القيام بعمليات الإنقاذ كما يلزم.. وهذه ليست إدعاءات كاذبة بل حقيقة ملموسة أثبتتها الأحداث على أرض الواقع لكن بالرغم من ذلك لم يتم دعم الدفاع المدني وتطويره بتوفير كافة الإمكانيات والمعدات المطلوبة والاهتمام بإقامة دورات تأهيل وتدريب حديثة لقيادات وكوادر الدفاع المدني في محافظات الجمهورية ليتسنى لهم مواجهة الكوارث وإخماد الحرائق وإنقاذ أرواح المواطنين وممتلكاتهم والمنشآت الحكومية وغيرها.

▫ لذا نأمل من الحكومة إيلاء هذا القطاع جل اهتمامها من خلال إنشاء (هيئة عامة للدفاع المدني) مدعومة بكافة الإمكانيات والوسائل الفنية الحديثة في كل محافظات الوطن اليمني الكبير التي تضمن لها أداء واجبها الوطني والإنساني على أحسن وجه وذلك أسوة بالدول الأخرى التي تولي اهتمامها الكبير بهذا القطاع.

▫ ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى ضرورة قيام وزارة الأشغال العامة والطرق بوضع وتنفيذ خطة عمل خاصة بالاستفادة من مياه الأمطار لتغذية المياه الجوفية في العاصمة صنعاء ومحافظة عدن وغيرها من المحافظات المهددة بالجفاف، وذلك بتبني وتنفيذ مشاريع لتصريف مياه الأمطار في جانبي الطرق الإسفلتية، التي سيتم الاستفادة منها كثيراً.. وهكذا فإن مياه الأمطار لن تؤثر على الطرق الإسفلتية كما يحصل الآن لعدم وجود تصريف للمياه فلقد تعرضت الشوارع الإسفلتية في أمانة العاصمة لحفريات ومطبات وأكوام من الأتربة المعيقة لحركة السيارات نتيجة لتلك السيول الجارفة التي شهدتها صنعاء في الأسبوع الماضي ولم يقم المسؤولون المختصون حتى اليوم بزيارة هذه الشوارع والاطلاع على أوضاعها المتردية والتوجيه بإصلاحها.

جامعة عدن تعلن دعمها وتضامنها مع المؤسسة العسكرية في دفاعها عن الوحدة

▫ عدن/ عبدربه محسن البيضاني:

أعلنت جامعة عدن وقوفها ودعمها الكامل للقيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والقوات المسلحة الباسلة المدافعة عن وحدة الأرض والشعب اليمني للقضاء على الفتنة والتمرد التي يقودها نفر من أصحاب المصالح الضيقة الخارجين على الاجماع الوطني الذين وضعوا هدفهم تفتيت الوطن وتصفية الثورة اليمنية من مضامينها وضرب الاقتصاد الوطني وعرقلة مسيرة التطور والنماء والعودة باليمن إلى عهد الدويلات والمشيخات والنزاعات الطائفية.

جاء ذلك في الأمسية الرمضانية التي جمعت رئاسة جامعة عدن وقيادتها وعمادة كلياتها ومدراء المراكز العلمية وعدداً كبيراً من أساتذتها في ديوان رئاسة الجامعة مساء أمس.

وأكد الدكتور/ عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن في كلمة له أن جامعة عدن بكل منتسبيها تعلن تضامنها وتعاطفها مع أفراد قواتنا المسلحة وتأييدها لقرار القيادة السياسية بالقضاء على التمرد في محافظة صعدة التي تستهدف النيل من وحدة الوطن اليمني، مؤكداً أن هذا القرار لم يأت إلا بعد أن استنفدت القيادة السياسية كل السبل لتراجع المتمردين وعودتهم إلى جادة الحق والصواب وإعطائهم فرصة أخرى وتسامحاً عهدناه من فخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح في كل المنعطفات التاريخية حقناً للدماء وإدراكاً منه بأحقية توجيه الإمكانات والطاقات لعملية التنمية والارتقاء بالمستوى المعيشي للمواطنين.

ودعا في كلمته جميع منتسبي جامعة عدن إلى مقاومة الأفكار الانفصالية وتعزيز روح الانتماء للوطن اليمني الكبير ونبذ الحقد والكراهية القائم على أساس المناطقية ومواجهة الأقلية التي تعمل على الإساءة لمكانة الجامعة ومواقفها الوطنية الوحدوية، مؤكداً أن الدفاع عن الوحدة ومكتسباتها يعد مهمة أساسية واستثنائية لجامعة عدن في ظل هذه الظروف والمؤامرات التي يتعرض لها الوطن.

إلى ذلك ناقش المجتمعون في الأمسية عدداً من الموضوعات التي تخص نشاط الجامعة وتطورها في الجوانب الأكاديمية والأنشطة العلمية والطلابية كما تم استعراض نشاط رئاسة الجامعة خلال العام الجاري وأنشطة ومساهمات مجلس الأمناء في تطوير العملية التعليمية وتحسين مخرجاتها.

((أفراحنا بالثورة الخالدة هي أفراح امتلاك إرادتنا الوطنية الحرة وحياتنا العزيزة والكريمة))